ملخص بحث

تحديات تمكين المرأة في العراق :
مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار انموذجا

الدكتور عمار جعفر العزاوي
باحث اقدم
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية
البعد الاجتماعي

على الرغم من مرور اكثر من قرنين الا ان من الملاحظ ان الدعوة إلى تحرير المرأة العراقية مازال يعاني الكثير من المشاكل ، إذ ان جوانب كثيرة منه مازالت تتخللها المشاكل نفسها التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، كأنتشار الأمية وطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة ومستوى الحقوق الاجتماعية ، وبالرغم من ذلك إلا انه لا يعني إنها لم تشهد أي تحسن بل قد تم ملاحظة بعض التحسن في جوانب عدة ولكنها محدودة وخاصة في المناطق الحضرية من حيث مستوى التعليم والمشاركة بين المرأة والرجل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ويذهب موضوع البحث بالتلاءم مع اهداف وغايات التنمية المستدامة في العراق ، اذ تم التأكيد عليه في الهدف الخامس (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) ، والغايات المرتبطة بالهدف (القضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان – كفالة مشاركة المرأة و تكافؤ الفرص للقيادة وصنع القرار)

وبالتالي تبرز **اشكالية** البحث في ان المرأة اصبحت تلاقي صعوبة في عملية صنع القرار سواء على مستوى الاسرة او على المستوى السياسي والمؤسساتي .

وبالتالي ستكون **فرضيتنا** قائمة على أساس ان المرأة تعيش مستوى تمكين ي منخفض في العراق وخاصة فيما يتعلق بلتخاذ القرار داخل المجتمع والمؤسسات نتيجة الطابع التقليدي والعادات والتقاليد السائدة فيه .

وعليه فقد تم تناول البحث في ثلاثة محاور ، المحور الأول جاء بعنوان (مدخل مفاهيمي ونظري) تناولنا فيه الأطر التاريخية والمفاهيمية للمتغيرات المستخدمة في البحث في حين ذهب المحور الثاني لدراسة (واقع المرأة العراقية ومساهمتها في عملية اتخاذ القرار وفق البيانات الاحصائية) إلى دراسة واقع المرأة العراقية ومستوى المشاركة في عملية صنع القرار وطنيا على مستوى الاسرة والمؤسسة في العراق وفق البيانات . وأخيرا المحور

الثالث ذهب لوضع الحلول وتم التطرق فيه إلى ما هي ابرز الحلول التي يمكن ان تزيد من تمكين المرأة عراقيا سواء في عملية صنع القرار او مجالات الحياة الاخرى .

تعد عملية اتخاذ القرار من العمليات المهمة و العالية الدقة ، لان هناك عوامل ترتبط بهذه العملية ، كالعوامل النفسية لمتخذ القرار والعوامل الموضوعية وطبيعة الظروف الداخلية والخارجية وضيق الوقت ومدى توفر المعلومات ودقتها **(للفرد او صانع القرار)** . **فالقرار** هو ما يستقر عليه صاحب اخذ القرار من موقف واعي يتخذه الأخير بعد أن يتأمل في قرارات أو خيارات في فكرة بحيث تجري عملية التقرير بين قطبين احدهما يقرر والثاني هو المحيط **(environment)** . ويعرفه الدكتور ماهر صالح علاوي على انه ما قر (اي ثبت) عليه الرأي من الحكم في مسألة معينة . اما القرار الفردي هو عبارة عن القرار الذي يخص شخص معينا او مجموعة اشخاص معينين بذواتهم ، او يخص حالة او حالات محددة معينه رغم انصراف اثاره الى عدد غير محدد من الاشخاص .

وإذا ما أردنا تحديد **(البداية الرسمية للعمل الميداني ألتوثيقي في تحرير المرأة على الصعيد العربي)** فأنه قد جاء مع الكاتب والمحامي الشهير **(قاسم أمين)** سنة 1899 الذي يعد أول من دعا صراحة إلى تحرير المرأة في مصر ومنها شملت دول العالم العربي في كتابه (**تحرير المرأة)** إذ أكد إن تحرير المرأة واجب وطني يعود بالفائدة على الدولة نفسها وجاء فيها قائلا : **((يؤكد الدليل التاريخي و يظهر إن مكانة المرأة مرتبطة على نحو لا ينفصم بمكانة الأمة))**

وقد تواجدت رعاية دولية للمرأة منذ نشوء منظمة الأمم المتحدة وحتى الوقت الحاضر لرعاية الحقوق والواجبات الخاصة بالمرأة موثقة على شكل اتفاقيات دولية ، والهدف من ذكرها هنا لكي تتشكل لدينا خلفية دستورية عالمية عن حقوق المرأة في الحياة وفي مختلف الميادين . ومن هذه الاتفاقيات :-

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 *(آقخ ة عكو ة زئمى ك لقب ك ذبك غى ك تهف ك ئجائ ة هخ ك لقب غى تى ذى ذ ا شى ذئ)* .

الاتفاقية الخاصة بشان الحقوق السياسية للمرأة 1952 *(لا لقبك خ غى ك لزئ ه ا ب غى تكخك لمئ شا ك عئ ا ب)* .

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهنية 1984.

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1969.

الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية 1950.

الاتفاقية الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة 1958.

الاتفاقية الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل 1951.

الاتفاقية الخاصة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965.

اما من الناحية الاحصائية فان تتبع البيانات الوطنية يبين لنا إن نسبة الاسر التي ترأسها امرأة متدنية جدا وتصل على مستوى العراق ككل إلى حوالي 10.7% وهي نسبة قليلة جدا ، أما على مستوى المحافظات يتبين لنا إن أعلى المؤشرات وأعلى النسب قد كانت في المناطق الشمالية للعراق والتي سجلت في محافظة اربيل 19.1% ومن ثم كركوك 16.1% والسليمانية 13.4% أما أوطئها قد سجلت في المناطق الجنوبية في محافظة القادسية 4.1% والانبار 4.8% .

نسبة الاسر التي ترأسها امراة في العراق 2011 حسب البيئة

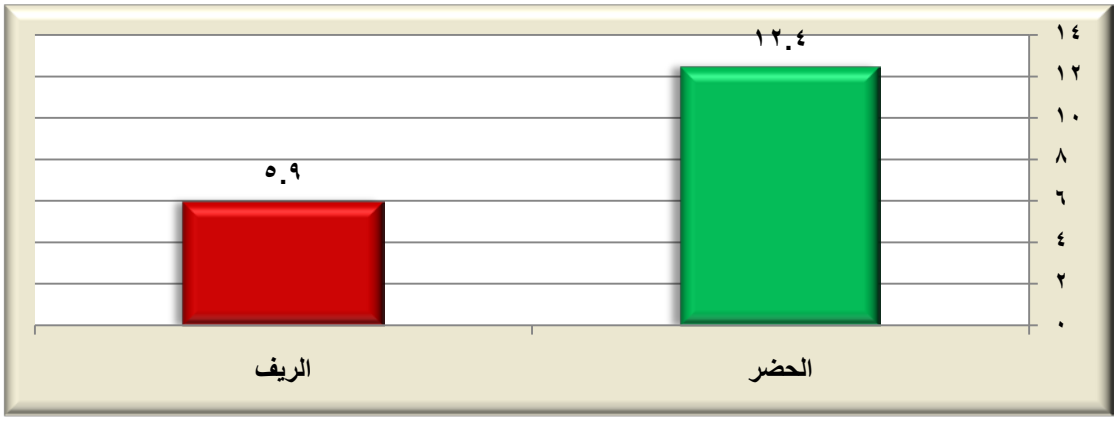

اما من ناحية التمكين السياسي للمرأة فتشير البيانات التي توصلت لها جهود المؤسسات الحكومية العراقية إن هناك (6) نساء فقط شغلن منصب وزير بعد تعيين أول حكومة مؤقتة لعام 2004 وبعد ذلك تولت (5) نساء فقط مناصب وزارية في الحكومة المنتخبة لاحقا عام 2006 و أخيرا وليس آخرا وصلت إلى منصب واحد بدرجة وزيرة في الحكومة المنتخبة لسنة 2010 .

ويبلغ عدد النساء في مركز ا تخاذ القرار في القطاع الحكومي ب(343) امرأة تقريبا من اللاتي يشغلن منصب مدير عام ، وقد بلغت نسبة تمثيل النساء في المقاعد البرلمانية العراقية نسبة جيدة بعد عام 2003 إذ وصل إلى حوالي 25% من مقاعد البرلمان ومن ثم ارتفع أكثر إلى حوالي 27.3% في سنة 2007 وما لبث حتى انخفض إلى نسبة 25.2% سنة 2010 .

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان العراقي 1990-2010

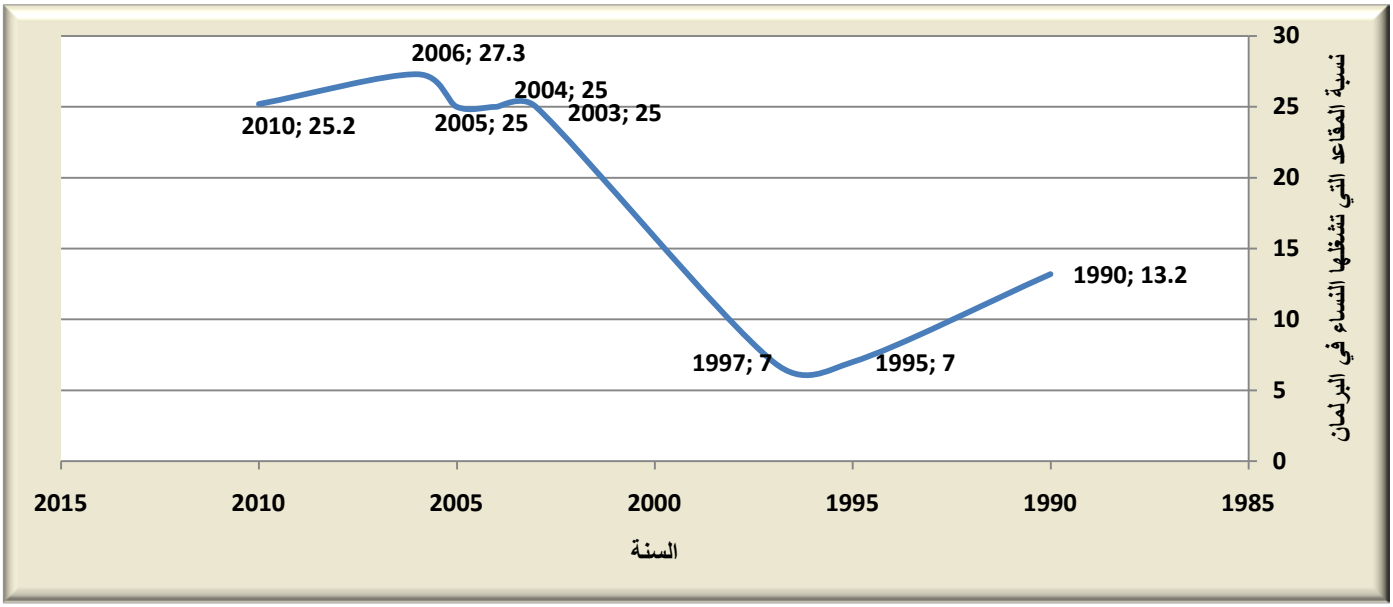

المعوقات في اتخاذ المرأة القرارت

. القيم و المعايير الاجتماعية

. التنشئة الأسرية

. وعي المرأة لذاتها

استنتاجات البحث

١. ان عملية اتخاذ القرار عملية ترتبط بعملية التمكين للمرأة و تأثر فيها .
٢. الاختيار الاستراتيجي و الهدف الاستراتيجي له مضامين و ابعاد تعتبر مكامن عمل لعملية اتخاذ القرار .
٣. المعلومات عامل مقوم لعملية اتخاذ القرار فهي تهيئ البيئة المناسبة الواضحة المعالم في اتمام عملية اتخاذ القرار .
٤. واقع المرأة العراقية وفق البيانات يشير الى ان المرأة ما زالت في مستوى متدني من التمكين و المؤشرات التي تعكس عملية مساهمتها في اتخاذ القرارات و ترتبط بها ايضا تؤكد هذا المستوى المتدني من التمكين و مستويات التدني تختلف من بيئة الى اخرى ومن مستوى تعليمي الى اخر فالاختلافات تتزايد مع ازدياد التصنيفات و الخصائص .
٥. المعوقات كثيرة في تمكين المرأة خياريا تبدأ من المعايير الاجتماعية التي تعتبر اكثر العوامل تأثيرا من حيث المعوقات ومرورا بالتربية الاسرية ومستوى وعيها لذاتها التي ايضا لا تقل من حيث الاهمية في التأثير .
٦. العامل البيئي و التعليمي الثقافي له التأثير الكبير في اتخاذ قرار المرأة و الاختلاف واضح من حيث تمكين المرأة خياريا فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع مؤشر التمكين الخياري لها وكلما اقتربت المرأة في مكان اقامتها من البيئة الحضرية كلما ايضا ارتفع مؤشر ومستوى تمكينها و تحررها خياريا .
٧. هناك عدم وعي و ضعف في مستوى القناعة و المعرفة لدى المرأة نفسها بحقوقها و حرية اتخاذها للقرار منذ الصغر ومنذ مرحلة المراهقة اذ توجد قناعة تامة بأن قرارها يجب ان يكون بيد غيرها .
٨. يختلف مستوى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الداخلية و الخارجية في مجالات الحياة كافة من حيث العمل – المجتمع – الديمغرافية – الثقافة ، ولكنها بصورة عامة متدنية .
٩. رؤية المرأة لمستقبلها مازالت في حالة تشاؤم فهي مازالت ترى انها ستبقى في اغلب التوقعات في حالة من التراجع و التبعية للاخر وهي تمتلك قناعة تامة بأن هذا السياق او السلوك الحياتي طبيعي بحق المرأة . فهي تلجئ الى الداخل الحياتي من حيث الاسرة و البيت فقط في اغلب الاحيان ويكون مستوى النشاط الخارجي الداعي الى تمكينها اقتصاديا وسياسيا و اجتماعيا قليل النمو و الحركة ايجابيا .